عمر الانتفاضة (**المصدر نفسه**).

في ظل هذه الاجواء، أُصدر، بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٧، قرار يقضي بابعاد ٢٥ مواطناً فلسطينياً من الضفة والقطاع، أودع ١٥ منهم سجن جنيد القريب من نابلس. بين هؤلاء المسؤول الشيوعي تيسير عاروري (٤٢ عاماً)، وهو استاذ عمل سابقاً مدرساً في جامعة بير زيت. وصرح عاروري، من داخل السجن، بأن قرارات الطرد الجارية ما هي الاّ «ترحيل زاحف» (**المصدر نفسه**). ووصف مصدر اسرائيلي القرارات عينها بأنها «واحدة من الخطوات الاكثر شدة ممّا خططت له أجهزة الامن للتخلص من قيادة الانتفاضة». وأضاف المصدر: «لكن طرد ' دزينات ' من النشطاء الفلسطينيين من أعضاء اللجان الشعبية، واعتقال المئات، وحتى الآلاف، منهم، لن يضع حداً للانتفاضة. فربما خفف من حدتها، أو دفعها الى التراجع قليلاً الى وراء، لكن الوقت بات متأخراً للقيام بمحاولة لاقتلاع جذور الانتفاضة. فوزير الدفاع نفسه، اسحق رابين، أعلن مراراً ' ان الضغط على الفلسطينيين من دون تقديم أية حلول ايجابية هو كالعصا من دون الجزرة ' . ولا يشكّل سوى مدخل لفترة قصيرة. وما دامت الحكومة الاسرائيلية لم تتفق حول الجزرة، فان العصا سوف تبقى صاحبة الدور الرئيس» (يهودا ليطاني، «العصا من دون الجزرة»، **جيروزاليم بوست**، ١٨/٨/١٩٨٨).

قصة الحكومة والدولة

على الرغم من الترحيب المبدئي الذي قوبل به قرار الملك الاردني حسين بفك ارتباط بلاده، القانوني والاداري، بالضفة الغربية، فقد ظهر بعض المخاوف التي عكست عدم ثقة في الخطوة الاردنية. غير ان الاهم من ذلك كله هو انشغال الاوساط الشعبية و «الرسمية» في المناطق المحتلة، بثلاث قضايا تداخلت بدرجات متفاوتة، ولها، جميعاً، علاقة ما بالقرار الاردني، على الرغم من نشوء بعضها قبل اعلان الملك حسين قراره المشار اليه. وتتلخص هذه القضايا في الموقف من الورقة التي عرفت بـ «وثيقة الحسيني» واعلان دولة فلسطينية، في الضفة والقطاع، أو حكومة مؤقتة، وعلاقة ذلك وتأثيراته المتبادلة مع الموقف الاردني، في ضوء نتائج القرار الاخير.

بداية، اعلن استاذ الفلسفة، في جامعة بير زيت، د. سري نسيبة، أن قرار الاردن فك ارتباطه مع الضفة الغربية لا يعني أن هناك مشكلة لا يمكن التغلّب عليها. فمن ناحية عملية، ان غالبية الشؤون التي كان الاردن يشرف عليها كانت تدار من قبل الفلسطينيين. وما زال في امكان هؤلاء الاستمرار في ادارتها. ورأى د. نسيبة أن م.ت.ف. مؤهلة للاشراف على مختلف الجوانب في غياب الاردن، من خلال اقامة، أو اعلان، حكومة ترعى هذه الامور. فقرار فك الارتباط لا يعني شيئاً كثيراً، الاّ من زاوية البحث في أفضل السبل لتنظيم الامور، في الضفة الغربية، وهي مسألة ليست مستحيلة (مقابلة مع د. سري نسيبة، **الشرق الاوسط**، لندن، ٥/٩/١٩٨٨).

غير ان رئيس بلدية الخليل السابق، مصطفى النتشة، عكس تخوّفات، غير قليلة، من عودة الاردن، مستقبلاً، الى لعب دوره القديم على الساحة. وقد صرّح النتشة بأنه «لو كان الملك حسين يعني... من وراء قراره تحقيق اقامة دولة فلسطينية، في الاراضي المحتلة، لكان سعى الى التحدث، مسبقاً، مع م.ت.ف. حول هذه الخطوة... انه يريد أن يبيّن للمنظمة أنها لن تحصل من اسرائيل على أي جزء من الاراضي المحتلة... الملك يريد ممارسة ضغوط اقتصادية علينا» (**القبس**، ٢٩/٨/١٩٨٨؛ نقلاً عن **ديرشبيغل**، بدون ذكر تاريخ النشر).

أما الاوساط الاسرائيلية، فبعضها يعتقد بأن المسألة لا تتعلق بطبيعة الاجراء الاردني، وما اذا كان تكتيكياً أم استراتيجياً ؟ فهذه «مسألة لفظية ليس الاّ». واشارت هذه الاوساط الى انه حتى لو كان الامر مجرد اجراء تكتيكي، فمن الواضح أن التطورات اللاحقة سوف تحوّل هذا الاجراء الى أمر ذي مغزى، استراتيجي. وفي رأي هذه الاوساط لا فراغ في الضفة والقطاع. وهو لم يكن قائماً أصلاً. فقد تمّ ملؤه، ببطء، بعناصر من م.ت.ف. ويتزايد، حالياً، الاحساس بالاغتراب بين سكان المناطق المحتلة والاردن؛ ومعنى هذا أن اسرائيل سوف تقف وحدها في مواجهة الفلسطينيين (زئيف شيف، «انتصار الانتفاضة»، **الملف**، نيقوسيا، العدد